الأمم المتحدة

A/HRC/43/53

الجمعية العامة

Distr.: General
30 December 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

٢٤ شباط/فبراير – ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في بيئة صحية: الممارسات الجيدة

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

موجز

في هذا التقرير، يتناول المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الممارسات الجيدة التي تأخذ بها الدول في الاعتراف بالحق في العيش في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وفي تنفيذ العناصر الإجرائية والموضوعية لهذا الحق. ويحظى هذا الحق الإنساني الأساسي اليوم بالاعتراف المكرس قانوناً في أكثر من ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٥٦ دولة من أصل ١٩٣ دولة). وتتمثل العناصر الإجرائية في الحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة. أما العناصر الموضوعية فتشمل الهواء النقي، والمناخ الآمن، والوصول إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الحي الملائمة، والأغذية الصحية المنتجة على نحو مستدام، والبيئات غير السامة الصالحة للعيش والعمل والدراسة واللعب، وسلامة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ولا مناص في سياق الأزمة البيئية العالمية الراهنة من التعجيل بنشر الممارسات الجيدة واعتمادها حمايةً لحقوق الإنسان.

GE.19-22628(A)

1922628

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – عملية تجميع الممارسات الجيدة ٣

ثالثاً – الممارسات الجيدة في مجال إعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة ٤

ألف – الاعتراف القانوني ٤

باء – العناصر الإجرائية ٥

جيم – العناصر الموضوعية ١٠

رابعاً – الاستنتاجات ٢٦

المرفقات

الأول – المساهمون في البحث التشاركي العالمي عبر الإنترنت ٢٧

الثاني – الاعتراف القانوني بالحق في بيئة صحية ٣٠

أولاً- مقدمة

١- في عام ٢٠١٨، عيّن مجلس حقوق الإنسان ديفيد ر. بويد مقرراً خاصاً معنياً بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وخلال العام الماضي، اضطلع المقرر الخاص بزيارة قطرية إلى فيجي وزيارة إلى النرويج (انظر A/HRC/43/53/Add.1 وAdd.2)، وقدّم إلى المجلس تقريراً مواضيعياً بشأن الهواء النقي (A/HRC/40/55) وقدم إلى الجمعية العامة تقريراً مواضيعياً بشأن المناخ الآمن (A/74/161)، واستضاف اجتماعاً للخبراء بشأن تجارب الدول وأفضل ممارساتها على الصعيد الوطني والإقليمي في مجال التزامات حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة (انظر A/HRC/43/54).

٢- وفي هذا التقرير، يسلط المقرر الخاص الضوء على الممارسات الجيدة المتصلة بالاعتراف بحق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وإعمال هذا الحق. ويُعرَّف مصطلح "الممارسة الجيدة" تعريفاً واسعاً يشمل القوانين والسياسات والاجتهادات القضائية والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع وغيرها من التدابير التي تُسهم في الحد من الآثار الضارة بالبيئة، وتحسين نوعية البيئة، والوفاء بحقوق الإنسان. وتتناول الممارسات الجيدة العناصر الإجرائية والموضوعية للحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وتتمثل العناصر الإجرائية في الحصول على المعلومات، والمشاركة العامة، والوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة. أما العناصر الموضوعية فتشمل الهواء النقي، والمناخ الآمن، والوصول إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الحي الملائمة، والأغذية الصحية المنتجة على نحو مستدام، والبيئات غير السامة الصالحة للعيش والعمل والدراسة واللعب، وسلامة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

ثانياً- عملية تجميع الممارسات الجيدة

٣- وجه المقرر الخاص، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، دعوة إلى تقديم إسهامات بشأن الممارسات الجيدة المتصلة بإعمال حق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويشكر المقرر الخاص حكومات أوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وصربيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكازاخستان، وكولومبيا، ومالي، والمكسيك، وموريشيوس، وموناكو، والنرويج، وهندوراس، وهنغاريا، على ردودها وما تضمنته من معلومات. وقدم عدد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد إسهامات مفيدة[(١)]. وبناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، تَشَارَك المقرر الخاص، في ٢٠ و٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة حلقة دراسية للخبراء من أجل مناقشة تجارب الدول وممارساتها الجيدة في مجال إعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

٤- وأجرى المقرر الخاص أيضاً "بحثاً تشاركياً" عالمياً عبر الإنترنت، أسفر عن تلقي مئات من الممارسات الجيدة الواردة من أكثر من ١٧٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة. وكان من بين

(١) تتاح جميع الإسهامات في:
www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/GoodPracticesRight2HESubmissions.aspx.

المساهمين مسؤولون حكوميون، وممثلون لوكالات دولية، ومنظمات من المجتمع المدني، وأكاديميون، وطلاب، ومحامون، وقضاة (انظر المرفق الأول).

٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، شارك المقرر الخاص في استضافة خمس حلقات عمل إقليمية عبر الإنترنت تناولت دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وحُدِّدت أيضا العديد من الممارسات الجيدة بفضل هذه الحلقات الدراسية الشبكية المفيدة، التي شارك في تنظيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة السويدية لحماية البيئة، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٦- ويلخص المقرر الخاص في هذا التقرير جانبا فرعيا فقط من الممارسات الجيدة المقدمة؛ ويقدم المقرر، في وثيقة ترد ضمن صفحة ولاية المقرر الخاص في شبكة الإنترنت، وصفاً لممارسات جيدة إضافية[٢]. وستُضَمّ جميع الممارسات الجيدة التي يتسنى جمعها إلى الجرد الذي أعده المكلف السابق بالولاية، المتاح في: www.environmentalrightsdatabase.org. وإضافة إلى الممارسات الجيدة الواردة في هذا التقرير، يوجد العديد من الممارسات الجيدة الأخرى. والقصد من الممارسات التي أبرزها المقرر الخاص هو توضيح الجهود المبتكرة والمثالية التي تُبذل من أجل احترام الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وحمايته والوفاء به.

٧- وتبين هذه الممارسات الجيدة أن التقدم البيئي وحماية حقوق الإنسان من الضرر البيئي أمر ممكن. ويعتبر المقرر الخاص أن مساهمة هذا العدد الكبير من الدول بكم هائل من الممارسات الجيدة خطوة مشجعة، لكنه يحذر مع ذلك من التهاون. فالبشرية تواجه أزمة بيئية عالمية لم يسبق لها مثيل. وتتسبب أعمال الإنسان في حالة طوارئ مناخية، وتقلُّص هائل في التنوع البيولوجي، وتلوُّث الهواء والمياه والتربة على نحو يسهم في ملايين الوفيات المبكرة سنوياً. ولا بد من التعجيل بنشر الممارسات الجيدة واعتمادها لتحويل وجهة المجتمع صوب مسار مستدام بصورة حقيقية حماية لحقوق الإنسان.

٨- وليكون الأمر واضحاً، تقع على عاتق جميع الدول التزامات تتعلق بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك الدول التي لم تعترف بعد بالحق في بيئة صحية ومستدامة. وترد هذه الالتزامات بتفصيل مستفيض في المبادئ الإطارية التي قدمها المكلف السابق بالولاية إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/37/59، المرفق).

ثالثاً- الممارسات الجيدة في مجال إعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

ألف- الاعتراف القانوني

٩- يركز المقرر الخاص في هذا التقرير على تنفيذ الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويمكن اعتبار الاعتراف القانوني بهذا الحق في حد ذاته ممارسة جيدة، سواء أكان

(٢) الممارسات الجيدة الإضافية المتعلقة بتنفيذ الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. متاحة في: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/Annualreports.aspx.

هذا الاعتراف عن طريق الحماية الدستورية أو الإدراج في التشريعات البيئية أو من خلال التصديق على معاهدة إقليمية تنص على هذا الحق.

١٠- وأعد المقرر الخاص، بالتعاون مع مركز فانس للعدالة الدولية، قائمة مستكملة بالدول التي تعترف قانوناً بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة (انظر المرفق الثاني). ويحظى هذا الحق بالحماية الدستورية في ١١٠ من الدول. وتشكل الحماية الدستورية لحقوق الإنسان ركناً أساسياً، لأن الدستور يمثل أسمى وأقوى قانون في النظام القانوني المحلي. وعلاوة على ذلك، للدستور دور ثقافي هام لأنه يعكس قيم المجتمع وتطلعاته.

١١- وأُدرج الحق في بيئة صحية صراحة في معاهدات إقليمية صدّقت عليها ١٢٦ دولة. ويشمل ذلك ٥٢ دولة طرفاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، و٤٥ دولة طرفاً في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، و١٦ دولة طرفاً في البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور)، و١٦ دولة طرفاً في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، كانت خمس دول قد صدّقت على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، غير أن هذه المعاهدة لا تزال تستلزم ١١ تصديقاً لكي تدخل حيز النفاذ. واعتمدت ١٠ دول الإعلان غير الملزم لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حقوق الإنسان.

١٢- ومن المهم أيضاً سن وتنفيذ تشريعات لاحترام الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وحمايته والوفاء به. وأدرجت ١٠١ من الدول هذا الحق في تشريعات وطنية. وتوجد ممارسات جيدة بوجه خاص في الأرجنتين، والبرازيل، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهي بلدان يشكل فيها الحق في بيئة صحية مبدأ جامعاً مكرساً في التشريعات والأنظمة والسياسات.

١٣- وإجمالاً، يحظى الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة بالاعتراف المكرس قانوناً في أكثر من ٨٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٥٦ دولة من أصل ١٩٣ دولة). وقد جمع المقرر الخاص نصوص الأحكام الدستورية والتشريعية التي تعترف بهذا الحق[٣].

باء- العناصر الإجرائية

١- الوصول إلى المعلومات البيئية

١٤- الوصول إلى المعلومات حق من حقوق الإنسان معترف به على نطاق واسع، وهو ضروري لكي يتمكن الناس من حماية حقوق الإنسان الواجبة لهم والدفاع عنها إزاء الآثار البيئية الضارة المحتملة. ووضعت بعض الدول قوانين وسياسات وبرامج تتيح تعزيز الوصول إلى المعلومات البيئية، ويتعلق الأمر بدول يبلغ عددها ٢٠ دولة على الأقل (مثل أذربيجان،

(٣) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Right2HE/Pages/national.aspx.

والأرجنتين، وألبانيا، وأوكرانيا، والبرازيل، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيلاروس، وتشيكيا، وفرنسا، والنرويج) تضمن دساتيرها الحق في الوصول إلى المعلومات البيئية.

١٥- وسنت دول أخرى تشريعات تجيز على وجه التحديد الوصول إلى المعلومات البيئية بإجراءات معقولة. ففي النرويج، على سبيل المثال، يعترف قانون المعلومات البيئية بحق كل شخص في الحصول على مجموعة واسعة من المعلومات البيئية من الكيانات العامة والخاصة، رهناً باستثناءات محددة يُشترط تفسيرها تفسيراً ضيقاً. وفي سلوفينيا، ينص قانون البيئة على أن للمعلومات البيئية طابع عمومي وأن لكل فرد الحق في الوصول إليها.

١٦- وأنشأ عدد متزايد من الدول مواقع شبكية تقدم معلومات شاملة تتعلق بالبيئة. وفي أوروغواي، أنشئ مرصد بيئي وطني لتنظيم ونشر جميع المعلومات البيئية المتاحة عبر بوابة واحدة[٤]. ولا تحدد المؤشرات البيئية اتجاهات حالة البيئة فحسب، مثل انبعاثات الملوثات، والنفايات، والآثار المتعلقة بنوعية المياه والهواء والتربة والتنوع البيولوجي، بل توضح أيضا تدابير الحماية والاستجابة التي تضعها الحكومات. ويقدم المرصد أيضا معلومات عن التخطيط العمراني والإدارة البيئية لأحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية، وتقارير تقنية وبيانات مفتوحة للباحثين. وتتمثل إحدى السمات المبتكرة للمرصد في أنه يتيح للمواطنين، من خلال إجراء مبسط، الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة للقانون البيئي. ويمكن للمواطنين أيضاً تقاسم المعلومات بشأن مراقبة أنواع الأحياء البرية والرصد الساحلي. ويعمل مرصد بيئي مماثل في السلفادور.

١٧- ولدى هنغاريا نظام وطني شامل للمعلومات البيئية. وينشر المعهد الوطني للصحة العامة بيانات محدثّة عبر الإنترنت بشأن نوعية الهواء ومياه الشرب ومياه الاستحمام، ومستويات غبار الطلع، وغير ذلك من العوامل التي تشكل خطراً محتملاً على الصحة[٥]. ولفرنسا، ومقدونيا الشمالية، والنرويج، والسويد أيضاً مواقع شبكية ممتازة تضم معلومات شاملة عن حالة البيئة.

١٨- ويوجد بين بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وجزر مارشال، وساموا، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وفانواتو تعاون يُعوّل فيه على شبكة جزر المحيط الهادئ لقواعد البيانات الوطنية والإقليمية وعلى أدوات إبلاغ ومواقع عامة لرصد وتقييم وتحليل المعلومات البيئية، بما يدعم متطلبات التخطيط والتنبؤ والإبلاغ[٦].

١٩- وثمة نوع هام آخر من المعلومات البيئية هو البيانات المتعلقة بالمواد السامة. ويقتضي البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها الملحق باتفاقية آرهوس أن تضطلع أطراف الاتفاقية الـ ٣٥ بجمع ونشر معلومات عن التلوث الناجم عن المرافق الصناعية. ويجب تجميع هذه المعلومات سنوياً وإتاحتها للجمهور مجاناً وفي شكل ميسَّر الاستعمال، على أن تشمل ما لا يقل عن ٨٦ ملوِّثاً يغطيها البروتوكول. ولدى كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً جرود شاملة للملوِّثات التي تُطلق.

(٤) انظر www.dinama.gub.uy/oan.

(٥) انظر http://oki.antsz.hu.

(٦) انظر www.sprep.org/inform/data-portals.

٢٠- وينشر عدد متزايد من الدول تقارير وطنية منتظمة عن حالة البيئة، بما في ذلك تركيا، وكازاخستان، وهنغاريا. وتنشر كازاخستان أيضاً نشرات شهرية عن المواضيع المتصلة بحالة البيئة واستخدام الموارد الطبيعية. ونشر جنوب السودان تقريره الأول عن الحالة البيئية وآفاقها بعد شهر واحد فقط من حصوله على الاستقلال.

٢١- وفي كل من أذربيجان، وأرمينيا، والبرازيل، والبرتغال، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، والسنغال، والفلبين، تقتضي القوانين من الحكومة أن تضطلع بالتثقيف البيئي. وفي الجبل الأسود، على سبيل المثال، يدعو قانون حماية الطبيعة (٢٠١٦) إلى "تأكيد أهمية وضرورة حماية الطبيعة من خلال النظام التعليمي من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة". وتنفذ غانا الآن استراتيجية وطنية للتثقيف في مجال المناخ بعدما اعتمدت سياسة وطنية بشأن تغير المناخ. وستدرج الدروس المتعلقة بتغير المناخ في مناهج المدارس الابتدائية بهدف زيادة وعي أطفال المدارس بالقضايا البيئية.

٢- المشاركة العامة في صنع القرارات البيئية

٢٢- يشكّل ضمان المشاركة العامة على نحو واسع وشامل ومراع للاعتبارات الجنسانية خطوة لا تفي بالتزامات حقوق الإنسان فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى نتائج أفضل.

٢٣- وكرست فرنسا، في عام ٢٠٠٥، في دستورها حق الجمهور في المشاركة في القرارات التي تؤثر في البيئة. ويعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بصفته جمعية استشارية تعزِّز الحوار والتعاون بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من أجل كفالة أن يُستند في وضع السياسات العامة إلى آراء متنوعة. وتتولى اللجنة الوطنية المعنية بالنقاشات العامة تنظيم نقاشات بشأن المقترحات المتعلقة بمشاريع التنمية الكبرى، مثل المفاعلات النووية، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، والسدود الكهرمائية، والملاعب الرياضية، ومرافق تخزين النفايات المشعة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤، نظمت اللجنة ٧٠ نقاشاً عاماً و٨٠٠ اجتماع شارك فيها نحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص.

٢٤- وفي سلوفينيا، ينص قانون البيئة على حق الجمهور في المشاركة في طائفة واسعة من الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة. وفي هنغاريا، تضمن القوانين المعتمدة مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار.

٢٥- وفي النرويج، يتضمن قانون المعلومات البيئية أحكاما تتعلق بمشاركة الجمهور في صنع القرار البيئي، بينما يتيح قانون التخطيط والبناء حيزاً واسعاً للسكان يمكّنهم من الدعوة إلى خطط محلية تسهم في النهوض بالاستدامة. ونُشر في عام ٢٠١٤ دليل وطني لمشاركة الجمهور في التخطيط، وشمل ذلك إيلاء اهتمام خاص لحماية مصالح الفئات الضعيفة. واعتمدت النرويج، في عام ٢٠١٨، قانوناً جديداً للحكم المحلي يقضي بأن تنشئ جميع السلطات المحلية والإقليمية ثلاثة مجالس لتمثيل الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وأضفت النرويج أيضا، في عام ٢٠٠٥، الطابع الرسمي على الإجراء المتعلق بالتشاور مع السكان الأصليين الصاميين مستجيبة بذلك لحق الشعوب الأصلية في المشاركة في عمليات صنع القرار.

٢٦- وأنشأت فنلندا، في عام ٢٠١٧، فريق الشباب المعني بخطة عام ٢٠٣٠ ليكون مدافعاً عن أهداف التنمية المستدامة وللمشاركة على الصعيد الوطني في التخطيط والتنفيذ الراميين إلى

تحقيقها. ويضم فريق الشباب المعني بخطة عام ٢٠٣٠ عشرين عضواً يمثلون خلفيات متنوعة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٨ سنة، من جميع أنحاء فنلندا. ونظم الفريق، في عام ٢٠١٩، نقاشاً بشأن تغير المناخ بين المترشحين للرئاسة ومؤتمراً للشباب بشأن المناخ شارك فيها ٥٠٠ من الشباب.

٢٧- ومن الجوانب الحاسمة في مشاركة الجمهور مسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، الذين كثيراً ما يتعرضون للمضايقة أو التخويف أو التجريم أو حتى القتل. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت مالي القانون رقم ٠٠٣-٢٠١٨ الذي يقضي بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن البيئة. وسنّت بوركينا فاسو وكوت ديفوار أيضاً قوانين لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان[٧].

٢٨- وسنّت هندوراس قانوناً جديداً في عام ٢٠١٥ أنشئت بموجبه آلية وطنية لحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والقضاة. واعتُمدت اللوائح ذات صلة في عام ٢٠١٦. وأنشئ مكتب المدعي المعني بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين وموظفي العدالة في عام ٢٠١٨، وهو يضم ستة مدعين، وأربعة مدعين مساعدين، و١٠ محققين (انظر A/HRC/40/60/Add.2). واتُّخذت هذه الخطوات الإيجابية رداً على عمليات اغتيال لمدافعين بارزين وتنفيذا للتوصيات التي قدمتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٩، حُكم على سبعة رجال بالسّجن لمدة لا تقل عن ٣٠ عاماً لدورهم في قتل بيرتا كاسيريس، وهي مدافعة عن البيئة من السكان الأصليين.

٢٩- وفي بيرو، تسلط الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الضوء على العمل الحيوي الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٩، وضعت وزارة العدل بروتوكولاً يضمن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتتمثل الأهداف في تعزيز الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير محددة لحماية المعرضين منهم للخطر، والعمل على تنفيذ تدابير وقائية، وضمان إجراء تحقيق فوري وفعال في التهديدات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي أول قضية من نوعها، يسعى المدعون إلى استصدار حكم بالسجن لمدة ٣٥ عاماً على رجلي أعمال وثلاثة من قاطعي الأشجار المتورطين في قتل أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان من الشعوب الأصلية[٨].

٣- إمكانية الوصول إلى العدالة

٣٠- كثيراً ما تهدف الممارسات الجيدة المتصلة بالوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة إلى التغلب على ثلاث عقبات رئيسية هي: إقامة الدعوى، والحواجز الاقتصادية، والافتقار إلى الخبرة القضائية في المسائل البيئية. وفي معظم الدول التي يعترف فيها الدستور بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، يتمتع الأفراد والمنظمات غير الحكومية بالحق في إقامة دعاوى قضائية على أساس انتهاك هذا الحق أو القوانين البيئية (مثلاً في الأرجنتين، والبرتغال، ورومانيا، وسلوفينيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والهند).

(٧) انظر: Front Line, *Front Line Defenders: Global Analysis 2018*, 2019.

(٨) انظر www.voanoticias.com/a/peru-fiscalia-asesinato-ambientalistas-/5148352.html.

٣١- وعلى الصعيد العالمي، ثمة أكثر من ١ ٠٠٠ محكمة وهيئة قضائية بيئية متخصصة على الصعيد الوطني ودون الوطني. ومن المزايا التي تتيحها هذه الهيئات القضائية وشبه القضائية الخبرة القانونية والعلمية المعزَّزة، والإجراءات المبسطة، فضلاً عن المرونة، والسبل البديلة لتسوية المنازعات، والولاية القضائية الشاملة، والقواعد المفتوحة لإقامة الدعاوى (أهلية التقاضي)، وسبل الانتصاف الفعالة، وسلطات الإنفاذ، والأدوات الموحدة لإدارة القضايا[٩]. ومن الأمثلة في هذا الصدد المحكمة الوطنية لقضايا البيئة في الهند، ومحاكم البيئة والأراضي وكذا المحكمة البيئية الوطنية في كينيا، ومحاكم الأراضي والبيئة في السويد.

٣٢- ووفقاً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يوجد في أكثر من ١٠٠ دولة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان متمثلة في لجان لحقوق الإنسان أو أمناء مظالم معنيين بحقوق الإنسان[١٠]. ولهذه المؤسسات عموماً وظيفتان أساسيتان هما: إجراء استعراض مستقل لسجل حقوق الإنسان في البلد ومعالجة المظالم أو الشكاوى الفردية التي يُدّعى فيها حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وبعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مثل المؤسسات الموجودة في تشيكيا، ورومانيا، وشيلي، وكينيا، والنمسا، وهنغاريا) لها أيضاً سلطة تخولها إقامة دعاوى قضائية أو التدخل في قضايا مقامة ضد الحكومة باسم المجتمعات المحلية التي تُنتهك حقوقها.

٣٣- ولدى كوستاريكا ثلاث مؤسسات نموذجية تتيح الوصول إلى العدالة. أول تلك المؤسسات مكتبٌ مستقل لأمين مظالم مهمته حماية حقوق المواطنين عن طريق ضمان وفاء القطاع العام بالمعايير التي يحددها الدستور، والقوانين الأساسية، والمعاهدات، والمبادئ العامة للقانون، فضلاً عن معايير الأخلاق والعدالة. ويجوز للمكتب، إما بمبادرة منه أو بناء على طلب مقدم إليه، التحقيق في الشكاوى المتعلقة بارتكاب السلطات العامة انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، أو الشروع في إجراءات قضائية أو إدارية للتصدي لهذه الانتهاكات، أو المشاركة في النقاشات البرلمانية، أو استعراض المقترحات التشريعية. وكان جزء كبير من عمل أمين المظالم في السنوات الأخيرة متعلقاً بمسائل بيئية، بما في ذلك الحق الدستوري في بيئة صحية ومتوازنة إيكولوجيا. ولدى البرتغال، وكرواتيا، وكولومبيا أيضاً أمناء مظالم نشطون في المسائل البيئية.

٣٤- وتتمثل المؤسسة الثانية في المحكمة الإدارية البيئية التي تضطلع باختصاص النظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاك القوانين التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية. ويجوز للمحكمة الاضطلاع بزيارات ميدانية لتحديد طبيعة الضرر البيئي، والإلزام باتخاذ تدابير حماية مؤقتة، وفرض غرامات وجزاءات إدارية لإزالة الضرر البيئي أو التخفيف منه.

٣٥- ويقوم العنصر الثالث في ضمان الوصول إلى العدالة في القضايا المتعلقة بالحق في بيئة صحية على الدائرة الدستورية للمحكمة العليا، التي طبقت هذا الحق في مجموعة واسعة من القضايا منها ما يتعلق بامتيازات منجمية، أو الرش الجوي لمبيدات الآفات، أو المواد السامة، أو إزالة الغابات، أو السياحة البيئية، أو حماية المتنزهات الوطنية، أو قطع الأخشاب في موائل الأنواع المهددة بالانقراض، أو تلويث المياه الجوفية.

(٩) George Pring and Catherine Pring, *Environmental Courts & Tribunals: A Guide for Policy Makers*, UNEP, 2016.

(١٠) انظر https://nhri.ohchr.org/EN/Pages/default.aspx.

٣٦- وبموجب القانون الإندونيسي (القانون ٢٠٠٩/٣٢ المتعلق بحماية البيئة وإدارتها)، لكل شخص الحق في الوصول إلى المعلومات، والمشاركة في القرارات البيئية، وفي سبل الانتصاف الفعالة إذا تعرض لضرر ناجم عن التدهور البيئي. واعتمدت المحكمة العليا سياسات عامة تقتضي في جميع القضايا البيئية أن يكون القاضي المكلف بتناول الملف حاصلاً على شهادة بيئية (تُمنح بعد اجتياز تدريب متخصص).

٣٧- وفي حالات الحرمان من الوصول إلى العدالة و/أو سبل الانتصاف الفعالة على الصعيد الوطني، يمكن للمحاكم والهيئات القضائية واللجان الإقليمية أن تؤدي دوراً هاماً. وصدرت قرارات بشأن قضايا متعلقة بالحق في بيئة صحية عن كل من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[١١]، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[١٢]، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[١٣]، واللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية[١٤]، ولجنة الامتثال لاتفاقية آرهوس.

جيم- العناصر الموضوعية

١- الهواء النقي

٣٨- يعيش ٩ أشخاص من كل ١٠ أشخاص في العالم في مناطق لا تفي بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء. ويتسبب تلوث الهواء في ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة سنويا، بما في ذلك ٦٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة لأطفال دون سن الخامسة. ولا يزال أكثر من بليوني شخص يعتمدون على نظم الطهي الملوِّثة.

٣٩- ولحماية عنصر الهواء النقي في سياق الحق في بيئة صحية، يجب على الدول أن تتخذ سبع خطوات رئيسية تشمل ما يلي: (أ) رصد نوعية الهواء وتأثيره على صحة الإنسان؛ (ب) تقييم مصادر تلوث الهواء؛ (ج) إتاحة المعلومات للجمهور، بما في ذلك الإرشادات المتعلقة بالصحة العامة؛ (د) وضع تشريعات ولوائح تنظيمية ومعايير وسياسات بشأن نوعية الهواء؛ (هـ) وضع خطط عمل بشأن نوعية الهواء على الصعيد المحلي والوطني، وعلى الصعيد الإقليمي عند الاقتضاء؛ (و) تنفيذ خطط عمل بشأن نوعية الهواء، وإنفاذ المعايير ذات الصلة؛ (ز) تقييم التقدم المحرز، وتعزيز الخطط، عند الاقتضاء، لضمان استيفاء المعايير ذات الصلة (A/HRC/40/55). وكما يتبين من الممارسات الجيّدة المبيّنة أدناه، تبذل دول كثيرة جهوداً مكرسة لتحسين نوعية الهواء وحماية حق شعوبها في العيش في بيئة صحية ومستدامة (للاطلاع على ممارسات جيدة إضافية ذات صلة بموضوع الهواء النقي، مثل الإلغاء التدريجي لاستخدام الفحم، وتسريع توليد الكهرباء المتجددة، وتحقيق انبعاثات صفرية في قطاع النقل، انظر الفقرات ٤٨-٧٢ أدناه).

---

(١١) Social and Economic Rights Action Centre and Centre for Economic and Social Rights v. Nigeria (communication No. 155/96), 2001.

(١٢) Advisory Opinion OC-23-17, 15 November 2017.

(١٣) *Tatar v. Romania*, Application No. 67021/01, Judgment, 27 January 2009, paras. 107 and 112.

(١٤) *Marangopoulos Foundation for Human Rights v. Greece*, Complaint No. 30/2005, Decision on the Merits, 6 December 2006, para. 195.

٤٠- وتمضي دول كثيرة في إنشاء أو تحسين شبكات لرصد نوعية الهواء، بما في ذلك أذربيجان، والأردن، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وقطر، والكويت، ولبنان، ومالي، والمغرب.

٤١- ولدى مقدونيا الشمالية بوابة عامة مخصصة لنوعية الهواء تضم معلومات بشأن التدابير الرامية إلى تحسين نوعية الهواء، والنقل المستدام، وممارسات التدفئة المنزلية الأنظف، وعتبات التنبيه المحددة لبعض الملوثات، والمشورة الصحية المقدمة من معهد الصحة العامة. وتتيح البوابة معلومات عن رصد نوعية الهواء، والتشريعات والسياسات، والمشاريع، وجرود الانبعاثات.

٤٢- وتعترف الجمهورية الدومينيكية وفرنسا والفلبين صراحة بالحق في تنفس الهواء النقي. وفي الهند وباكستان، أوضحت المحاكم أن الحق في تنفس الهواء النقي محمي دستورياً لأنه ضروري للحق في الحياة والصحة. وفي لبنان، تنص الاستراتيجية الوطنية لإدارة نوعية الهواء على أن "لكل مواطن الحق في التمتع بالهواء النقي".

٤٣- وهناك أدلة دامغة تشير إلى أن سَنّ وإنفاذ لوائح تنظيمية قوية بشأن نوعية الهواء يسهم في إنقاذ الأرواح والوقاية من الأمراض. ومنذ سنّ قانون الهواء النقي في عام ١٩٧٠، نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة ٢٦٢ في المائة (نسبة مقيسة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي) بموازاة مع تحقيق خفض لمستوى ستة ملوثات رئيسية للهواء بلغ ٧٣ في المائة في المتوسط. وتقاس تكاليف قانون الهواء النقي ببلايين الدولارات بينما تقاس الفوائد بتريليونات الدولارات[١٥]. وأسفر الحد من تلوّث الهواء في كاليفورنيا عن تحسن كبير في الوظيفة التنفسية لدى الأطفال[١٦].

٤٤- ووضعت مؤخراً كل من بلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وسلوفاكيا، وسنغافورة، وكرواتيا، وكوستاريكا قوانين أو لوائح أكثر صرامة خاصة بنوعية الهواء. ويجري وضع أو تنفيذ خطط عمل وطنية لتحسين نوعية الهواء في أوروغواي، وأيرلندا، والبحرين، والجبل الأسود، وكولومبيا، والكويت.

٤٥- ويتسبب تلوث الهواء المنزلي الناجم عن استخدام مواقد غير فعالة تعمل بحرق الكتلة الأحيائية والكيروسين والفحم في حدوث ملايين الوفيات المبكرة كل عام. وتواجه النساء والأطفال أكبر المخاطر. وقد أُحرِز أسرع تقدم في توفير الوصول إلى وسائل الطهي النظيف، إما عن طريق الغاز النفطي المسال أو الغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب أو الكهرباء، في كل من إندونيسيا، وباكستان، والسودان، وفييت نام، والهند[١٧].

(١٥) انظر *The Benefits and Costs of the Clean Air Act from 1990 to 2020*, United States Environmental Protection Agency, 2011.

(١٦) W.J. Gauderman and others, "Association of improved air quality with lung development in children", *New England Journal of Medicine*, vol. 372, No. 10 (5 March 2015), pp. 905–913.

(١٧) *Tracking SDG 7: The Energy Progress Report 2018*, International Energy Agency, World Bank et al., 2019.

٤٦- وثمة مبادرتان أدّتا إلى تحسّن كبير في نوعية الهواء في العديد من البلدان، هما الإزالة التدريجية للبنزين المحتوي على الرصاص والخفض الكبير لمحتوى وقود النقل من الكبريت. وحققت هذه الإجراءات فوائد هائلة صحية وبيئية واقتصادية تقدّر بتريليونات الدولارات[١٨].

٤٧- وفي بلدان أخرى، من ألمانيا والمملكة المتحدة إلى الصين والمكسيك، أنشئت في كبريات المدن مناطق منخفضة الانبعاثات للحد من التلوث الناجم عن السيارات ولحماية الصحة العامة. ويقتصر الدخول إلى المناطق المشمولة بخفض الانبعاثات على المركبات التي تستوفي معايير محددة للانبعاثات.

٢- المناخ الآمن

٤٨- أدت الأنشطة البشرية إلى وصول تركُّزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى أعلى مستوى لها منذ ملايين السنين، مما تسبب في تغير المناخ وفي طيف مدمر من الآثار، بدءاً من الجفاف والفيضانات ووصولاً إلى ارتفاع مستويات سطح البحر واشتداد الظواهر الجوية القصوى. وحذرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أن "العالم لم يشهد قط تهديداً لحقوق الإنسان بلغ هذا النطاق"[١٩].

٤٩- ويدل الحدث التاريخي المتمثّل في إدراج حقوق الإنسان في اتفاق باريس على أن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صميم جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ، بما يشمل التشريع، والتخفيف، والتكيف، والتمويل، والخسائر والأضرار.

٥٠- وأُدرجت مسؤوليات تتعلق بتغير المناخ في دساتير تسع دول هي: إكوادور، وتايلند، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام، وكوبا، وكوت ديفوار. ويتضمن مشروع دستور كل من غامبيا واليمن أيضاً إشارات إلى مسألة التصدي لتغير المناخ.

٥١- وسنّت نحو ١٤٠ دولة تشريعات إطارية بشأن المناخ[٢٠]. وتشمل أفضل القوانين أهدافاً جريئة وجداول زمنية وآليات للمساءلة[٢١]. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، يشترط قانون تغير المناخ خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٨٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، من خلال وضع حدود قصوى ملزمة قانوناً للانبعاثات وميزانيات الكربون وتنفيذ برامج مختلفة. وقد أُخِذ بعناصر من القانون البريطاني في دول أخرى، مثل الدانمرك، والسويد، وفرنسا، والمكسيك،

(١٨) Elise Gould, "Childhood lead poisoning: conservative estimates of the social and economic benefits of lead hazard control", *Environmental Health Perspectives*, vol. 117, No. 7 (July 2009), pp. 1162–1167.

(١٩) "Climate change is greatest ever threat to human rights, UN warns", *Guardian*, 9 September 2019.

(٢٠) Global trends in climate change legislation and litigation: 2018 snapshot, Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment.

(٢١) Alina Averchenkova *Legislating for a low carbon and climate resilient transition: learning from international experiences*, Elcano Policy Paper, 2019.

والنرويج. وفي بيرو، ينص القانون الإطاري المتعلق بتغير المناخ (٢٠١٨) على إدراج اعتبارات تغير المناخ في قرارات الإنفاق العام على جميع مستويات الحكومة.

٥٢- وتتيح الخطط الطويلة الأجل لتحقيق خفض كبير في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ رؤية أساسية ويقينا للمستثمرين مؤداه أن الاقتصادات ستنتقل من حقبة الوقود الأحفوري على مدى العقود الثلاثة المقبلة. وأودعت ١٣ دولة خططا طويلة الأجل لإزالة الكربون لدى الأمم المتحدة، وتلك الدول هي: ألمانيا، وأوكرانيا، والبرتغال، وبنن، وتشيكيا، وجزر مارشال، وفرنسا، وفيجي، وكندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان[٢٢]. وتُشدِّد استراتيجية المناخ لعام ٢٠٥٠ التي اعتمدتها جزر مارشال على اتباع نهج قائم على الحقوق، في حين ضمّنت فيجي والمكسيك خططهما إشارات إلى حقوق الإنسان.

٥٣- واعتمد عدد متزايد من الدول، في القانون، جداول زمنية محددة لبلوغ صاف صفري في انبعاثات الكربون، ومن تلك الدول مثلاً النرويج (٢٠٣٠)، وفنلندا (٢٠٣٥)، والسويد (٢٠٤٥)، وفرنسا (٢٠٥٠)، ونيوزيلندا (٢٠٥٠)، والمملكة المتحدة (٢٠٥٠). وبلغت بوتان بالفعل مستوى سالبا من حيث صافي انبعاثات الكربون وتعتزم الحفاظ على هذا التحييد للكربون. وتعهدت أوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، والبرتغال، وجزر مارشال، وفيجي، وكوستاريكا بالتزامات مماثلة وإن كانت غير ملزمة قانوناً. ورفعت الدانمرك مؤخراً طموحها بوضع هدف تتوخى فيه خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٤- وخفّضت عشرات الدول انبعاثاتها من غازات الدفيئة خفضاً كبيراً، وتأتي في مقدمة هذه الدول تشيكيا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وهنغاريا، والمملكة المتحدة، التي تقلصت الانبعاثات فيها بأكثر من ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٧[٢٣]. ومن الدول الأطراف الأخرى المدرجة في المرفق الأول لاتفاق باريس التي أحرزت تقدماً (أي الدول التي حقّقت خفضاً في الانبعاثات بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل منذ عام ١٩٩٠) إستونيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، ورومانيا، والسويد، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ[٢٤]. وخفضت السويد الانبعاثات بنسبة ٢٦ في المائة منذ عام ١٩٩٠، بموازاة مع ما شهده البلد من ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٥ في المائة خلال الفترة نفسها.

٥٥- وفي غواتيمالا، والفلبين، والمغرب، والمكسيك أمثلة على تشريعات لتغير المناخ تتناول مسألة المساواة بين الجنسين. وفي المكسيك، يركز القانون العام المتعلق بتغير المناخ بصفة خاصة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي الفلبين، يقتضي قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بتغير المناخ من الدولة أن تأخذ "بمنظور مراعٍ للاعتبارات الجنسانية ولمصالح الأطفال ومواتٍ للفقراء" في جميع الجهود والخطط والبرامج ذات الصلة بتغير المناخ والطاقة المتجددة.

---

(٢٢) انظر https://unfccc.int/process/the-paris-agreement/long-term-strategies.

(٢٣) Corinne Le Quéré et al., “Drivers of declining CO2 emissions in 18 developed economies”, *Nature Climate Change*, vol. 9, 2019, pp. 213–17.

(٢٤) انظر https://di.unfccc.int/time_series.

٥٦- واضطلعت أوروغواي بعمل مثالي من أجل مراعاة حقوق الإنسان سواء في العملية السياساتية المتعلقة بتغير المناخ أو في جوهر السياسات المعتمدة، مثل الخطة الوطنية لتغير المناخ. وينبني ذلك على شراكة بين وزارة الإسكان والتخطيط العمراني والبيئة وأمانة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الرئيس.

٥٧- وتشكل المساهمات المحددة وطنيا التزامات تعهدت الدول بتنفيذها في إطار اتفاق باريس خلال جولات مدة الواحدة منها خمس سنوات. وفي الجولة الأولى، شملت ٢٤ مساهمة من هذا القبيل موضوع حقوق الإنسان. والتزمت ١٧ دولة باتباع نهج قائم على الحقوق في الإجراءات المناخية، وتلك الدول هي: إكوادور، وأوغندا، والبرازيل، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتشاد، وجزر مارشال، وجنوب السودان، وجورجيا، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، والفلبين، وكوستاريكا، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وهندوراس. وحددت ٧ دول - إندونيسيا، وزمبابوي، والسلفادور، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، ونيبال، واليمن - حقوق الإنسان باعتبارها عنصراً أساسياً في السياق القانوني الذي ستتخذ فيه الإجراءات. وتتناول المساهمات المحددة وطنياً في أكثر من ٥٠ دولة القضايا الجنسانية والمشاركة وتمكين المرأة، في حين تتضمن مساهمات ١٩ دولة أخرى إشارات إلى موضوع الشعوب الأصلية و/أو المعارف التقليدية[٢٥].

٥٨- وسنت فرنسا قانوناً في عام ٢٠١٧ يحظر الاستكشافات الجديدة للوقود الأحفوري وأعمال التهيئة المرتبطة به ويشترط إنهاء المشاريع القائمة في هذا الصدد بحلول عام ٢٠٤٠ (بما في ذلك المشاريع الموجودة في أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا). وطعن القطاع الصناعي في قانون سابق يحظر استغلال الغاز الصخري عن طريق التكسير الهيدروليكي، لكن المجلس الدستوري أيّد القانون.

٥٩- وكانت كوستاريكا (بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٤١٥٧٨) وبليز (بموجب قانون العمليات النفطية (وقف استغلال المناطق البحرية) لعام ٢٠١٧) أول دولتين تحظران جميع عمليات التنقيب عن النفط والغاز في عرض البحر وتهيئتها، مما يدل على روح ريادية في مجال المناخ وحماية النظم الإيكولوجية البحرية. ووضعت الدانمرك ونيوزيلندا أيضاً قيوداً في مجال التنقيب عن النفط والغاز[٢٦].

٦٠- وفي تقرير خاص عن مسار الاحترار العالمي بمعدل ١,٥ درجة مئوية، خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن المناخ الآمن يتطلب خفضا بنسبة الثلثين في توليد الطاقة من الفحم بحلول عام ٢٠٣٠ والاستغناء عنه بصورة تامة تقريباً بحلول عام ٢٠٥٠[٢٧]. وأنشأت كندا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٧ تحالفاً للتخلي عن الاستعمال الطاقي للفحم، وانضمت إليهما ٢٨ دولة و٢٢ حكومة دون وطنية في إطار تعهد بإنهاء استخدام الفحم لتوليد

(٢٥) Sébastian Duyck et al., "Human rights and the Paris Agreement's Implementation Guidelines: opportunities to develop a rights-based approach", *Carbon and Climate Law Review*, vol. 12, No. 3, pp. 191–202.

(٢٦) *The Production Gap, 2019 Report*, United Nations Environment (UNEP).

(٢٧) www.ipcc.ch/sr15/.

الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠ أو – في بعض الدول – بعدم استخدام الفحم مطلقاً في توليد الكهرباء[٢٨]. وفي عام ٢٠١٩، سنّت فنلندا القانون رقم ٢٠١٩/٤١٦ الذي يحظر استخدام الفحم لتوليد الكهرباء والتدفئة اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠٢٩.

٦١- وتعمل إسبانيا وألمانيا من أجل الإلغاء التدريجي لصناعة الفحم مع وضع استراتيجيات انتقالية عادلة للعمال[٢٩].

٦٢- ويؤدي الانخفاض الكبير في تكلفة الطاقة المتجددة إلى التعجيل بالانتقال إلى الطاقة النظيفة. وفي كثير من البلدان، توفر الطاقة الريحية والطاقة الشمسية الآن الكهرباء بتكلفة أرخص من الوقود الأحفوري. ونمت في العالم القدرة على توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية نمواً مطرداً من جيغاواط واحد في عام ٢٠٠٠ (واحد جيغاواط يساوي بليون واط) إلى أكثر من ٥٠٠ جيغاواط في عام ٢٠١٩. وبفضل السياسات العامة الداعمة، أصبحت البلدان الخمسة الأولى المنتجة للطاقة الشمسية في العالم هي الصين، والولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، والهند.

٦٣- وارتفع المجموع العالمي لقدرة توليد الكهرباء بالطاقة الريحية من ١٧ جيغاواط في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٠٠ جيغاواط في عام ٢٠١٩. والبلدان الخمسة الأولى في العالم من حيث توليد الكهرباء من الطاقة الريحية هي الصين، والولايات المتحدة، وألمانيا، والهند، وإسبانيا، ويعود الفضل في ذلك أيضاً إلى السياسات العامة الفعالة.

٦٤- ويعني الانخفاض الحاد في تكلفة الطاقة الريحية والشمسية أن التحوّل السريع إلى الكهرباء المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة أضحى خطوة تلبي معيار الحصافة البيئية والجاذبية الاقتصادية. وتؤمِّن ألبانيا، وأوروغواي، وآيسلندا، وباراغواي، وكوستاريكا، وناميبيا، والنرويج بالفعل ما بين ٩٨ و١٠٠ في المائة من الكهرباء الذي تستهلكه من مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الكهرمائية، والطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المستمدة من الكتلة الأحيائية. وتتجاوز النسبةُ ٩٠ في المائة في بليز، وبوتان، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزامبيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وموزامبيق، ونيبال.

٦٥- وتتيح برامج الطاقة المتجددة الموزعة (التي تُنتج فيها الكهرباء في موقع استخدامها أو بالقرب منه) طريقة ممتازة لتوسيع نطاق الوصول إلى الكهرباء النظيفة والميسورة التكلفة، واعتُمدت هذه الوسيلة في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، يعتمد ما لا يقل عن ٢٠ مليون شخص في القرى النائية في بنغلاديش على الألواح الشمسية المزودة ببطاريات لتخزين الكهرباء، وهو ما يسهم في تحسين نوعية الحياة في هذه المجتمعات[٣٠].

---

(٢٨) انظر https://poweringpastcoal.org.

(٢٩) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *فجوة الإنتاج*.

(٣٠) Ehsanul Kabir, Ki-Hyun Kim and Jan E. Szulejko, “Social Impacts of Solar Home Systems in Rural Areas: A Case Study in Bangladesh”, *Energies, vol. 10*, No. 10, pp. 1–12.

٦٦- وتتعاون ١٩ دولة من دول غرب أفريقيا في المشروع الإقليمي للكهربة خارج الشبكة لزيادة فرص وصول الأسر المعيشية والأعمال التجارية إلى الكهرباء المولدة من نظم شمسية خارج الشبكة. ومن المتوقع أن يستفيد من المشروع الذي تبلغ تكلفته ١٥٠ مليون دولار ٠٠٠ ٥٨٥ أسرة معيشية (٢ مليون نسمة)، فضلاً عن ٠٠٠ ٦٥ مشروع تجاري صغير ومتوسط الحجم[٣١]. وتشمل الدول المشاركة بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا[٣٢].

٦٧- وبفضل المبادرة الأفريقية لإصلاح المجالات الطبيعية الحرجية، التزم ٢٨ بلداً في جميع أنحاء أفريقيا باستصلاح أكثر من ١٠٠ مليون هكتار من المناطق الطبيعية التي تعرضت لإزالة الغابات والتدهور. ويعول في ذلك على تمويل بمبلغ بليون دولار قُدِّم في إطار تعاون إنمائي و٥٠٠ مليون دولار مستمدة من القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن التركيز ينصب على تحسين سبل العيش، ستسهم المبادرة أيضاً في تعزيز تخزين الكربون عن طريق إنشاء غابات مستدامة. ومن بين الدول المشاركة إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وغانا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، نيجيريا[٣٣].

٦٨- وفي عام ٢٠١٨، أطلقت فانواتو سياستها الوطنية بشأن تغير المناخ والتشرد الناجم عن الكوارث، مركّزة في ذلك على نهج قائم على الحقوق يستند إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وتتسم هذه السياسة العامة بطابعها المنهجي والعملي، وتقوم على عدم التمييز والاستجابة للاعتبارات الجنسانية والمشاركة المجتمعية. وتتناول السياسة أيضاً مسألة الوقاية وحماية الأشخاص أثناء الإجلاء وطوال فترة التشرد كما تتوخى إيجاد حلول دائمة.

٦٩- ولئن كان نقل المجتمعات المحلية من مواطنها ينبغي أن يكون الملاذ الأخير، فالمتوخى هو وضع الخطط بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية المتضررة في الحالات التي يكون فيها الانتقال أمراً لا مفر منه. وفي فيجي، تشكل المبادئ التوجيهية لخطط إعادة التوطين، التي نُشرت في عام ٢٠١٨، مثالاً جيداً على اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء إعادة التوطين.

٧٠- وتقدم أستراليا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وكندا، وهولندا ما بين ٩٨ و١٠٠ في المائة من التمويل العام الثنائي المتعلق بالمناخ في شكل منح، وهي صيغة أفضل بكثير للبلدان النامية من القروض[٣٤].

---

(٣١) https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P160708?lang=en.

(٣٢) www.lightingafrica.org/publication/regional-off-grid-electrification-project-rogep-overview/.

(٣٣) انظر https://afr100.org/content/home.

(٣٤) Tracy Carty and Armelie le Comte, Climate Finance Shadow Report 2018: Assessing progress towards the $100 billion commitment, Oxfam, 2018.

٧١- وتمول ألمانيا مشاريع في المكسيك لتعزيز مشاركة المرأة في العمل المناخي، عن طريق مبادرات مثل الشبكة النسائية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وتشجع أيرلندا المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الطاقة المتجددة، وتطوير الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ، ومراعاة الاعتبارات البيئية في القطاع الصحي.

٧٢- وأنشأ مرفق البيئة العالمية فريقا استشاريا للشعوب الأصلية وبرنامجا للزمالات الدراسية للشعوب الأصلية. وتشكل المبادرتان خطوة أولى هامة صوب زيادة تدفقات التمويل المناخي المقدم إلى الشعوب الأصلية.

٣- الأغذية الصحية والمنتجة على نحو مستدام

٧٣- تعرّض أكثر من ٨٠٠ مليون شخص لنقص التغذية في عام ٢٠١٧، وكان ذلك العام الثالث على التوالي الذي ازداد فيه الجوع على الصعيد العالمي. وفي مواجهة التأثير الهائل الذي تحدثه الزراعة الصناعية في البيئة والحاجة إلى إطعام ما يقرب من ٨ بلايين إنسان، لا مناص من أن تتطور النظم الغذائية وأن تنتج الأغذية على نحو مستدام.

٧٤- والحق في الغذاء من الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء من الحق في مستوى معيشي لائق. وتعترف ٣١ دولة في دساتيرها بالحق في الغذاء، وتلك الدول هي: إكوادور، وأوكرانيا، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيلاروس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسورينام، وغواتيمالا، وغيانا، والفلبين، وفيجي، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ومصر، والمكسيك، وملاوي، وملديف، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس.

٧٥- ويمكن للزراعة الإيكولوجية أن تساعد في تحسين سبل عيش صغار المزارعين والفقراء، بمن فيهم النساء، لأنها تنطوي على اعتماد محدود على المدخلات الخارجية المكلفة. وتسهم إيكولوجيا الزراعة في تحسين نوعية الهواء، والتربة، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، وهي أقل استخداماً للطاقة، وتقلل من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزز بواليع الكربون (A/HRC/١٦/٤٩، الفقرة ٣١). ومنحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة جائزة السياسات المستقبلية لعام ٢٠١٨ لسياسات الإيكولوجيا الزراعية في إكوادور، والبرازيل، والدانمرك، والسنغال، والفلبين، والهند، والولايات المتحدة، اعترافاً بإسهام هذه الدول في تعزيز البيئة الزراعية، وتحسين سبل عيش صغار منتجي الأغذية، وضمان الاعتماد على نظم مستدامة في إنتاج الأغذية، وتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على تحمل تغير المناخ[٣٥]. واعترف مجلس المستقبل العالمي في عام ٢٠١٩ بمشاريع الإيكولوجيا الزراعية في البرازيل، وبنن، والفلبين، والكاميرون، وكوبا، ومصر، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، والهند[٣٦].

٧٦- وأصدرت تركيا قانوناً بشأن الزراعة العضوية في عام ٢٠٠٤ ولائحة تنفيذية بشأن مبادئ الزراعية العضوية وممارساتها في عام ٢٠١٠. وزاد عدد المزارعين والمناطق المقبلين على

(٣٥) انظر www.fao.org/agroecology/slideshow/news-article/en/c/1187596/.

(٣٦) انظر www.worldfuturecouncil.org/press-release-opa-2019/.

الزراعة العضوية بسرعة منذ عام ٢٠١٠، وقفزت المساحة المخصصة للزراعة العضوية بأكثر من ٦٠ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤[٣٧].

٧٧- ويشكل الجدار الأخضر العظيم مبادرة فريدة لاستعادة الأراضي المتدهورة في منطقة الساحل في أفريقيا. وتشمل الدول المعنية إثيوبيا، وإريتريا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، والصومال، وغامبيا، وغانا، وكابو فيردي، والكاميرون، وليبيا، ومالي، ومصر، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا. وسيساعد الجدار الأخضر العظيم على مكافحة تغير المناخ والجفاف والمجاعة والنزاعات والهجرة. وزرعت السنغال بالفعل أكثر من ١٢ مليون شجرة مقاومة للجفاف. وفي إثيوبيا، استُصلحت مساحة تبلغ ١٥ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة وزُرعت مئات الملايين من الأشجار. وفي النيجر، استُصلحت مساحة تبلغ ٥ ملايين هكتار من الأراضي، مما يسهم في إنتاج ٥٠٠ ٠٠٠ طن إضافية من الحبوب سنوياً، وهو ما يكفي لإطعام ٢,٥ مليون شخص[٣٨].

٧٨- ويمكن للتثقيف الميداني المخصّص للمزارعين أن يقلّل إلى حد كبير من استخدام مبيدات الآفات، ويتسنى ذلك بالاعتماد على المعارف بدلا المدخلات الزراعية. وأظهرت الدراسات الواسعة النطاق التي أجريت في إندونيسيا، وبنغلاديش، وفييت نام انخفاضاً بنسبة تتراوح بين ٣٤ و٩٢ في المائة في استخدام مبيدات الآفات في زراعة الأرز[٣٩].

٧٩- ومن العناصر الهامة للتحول إلى نظام غذائي صحي ومستدام انخفاض إنتاج اللحوم واستهلاكها، لا سيما لحوم البقر، بسبب التأثير الهائل على البيئة[٤٠]. ويمكن أن توفر المحاصيل الغنية بالبروتين (مثل فول الصويا والعدس والحمص) فوائد منها مثلاً تقليص نطاق الأمراض والآفات، وتحسين التعامل مع النيتروجين وخفض انبعاثاته، وزيادة الفرص المتاحة للمزارعين. وفي عام ٢٠١٥، استحدثت أيرلندا برنامجاً يقدم حوافز للمزارعين لزراعة محاصيل غنية بالبروتين. وفي السنة الأولى من البرنامج، أُبلغ عن زيادة في الإنتاج بنسبة ٣٠٠ في المائة[٤١].

٤- الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي الملائم

٨٠- في عام ٢٠١٧، كان ٧٨٥ مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى خدمات المياه الأساسية، وكان ٧٠٠ مليون شخص لا يزالون يضطرون إلى التغوط في العراء بسبب الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي. ويتسبب عدم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة

(٣٧) *State of the Environment Report for Republic of Turkey*, Ministry of Environment and Urbanisation, 2016.

(٣٨) www.greatgreenwall.org.

(٣٩) Henk Van den Berg and Janice Jiggins, “Investing in Farmers: the Impacts of Farmer Field Schools in Relation to Integrated Pest Management”, *World Development*, vol. 35, No. 4, April 2007, pp. 663–686.

(٤٠) Special Report on Climate Change and Land: Summary for Policymakers, IPCC, 2019 (available from www.ipcc.ch/srccl/chapter/summary-for-policymakers).

(٤١) Solutions for the Farm of the Future: Go Green, New Economics Foundation. 2017.

وخدمات الصرف الصحي الملائمة في حدوث ٨٧٠٠٠٠ حالة وفاة مبكرة (انظر E/2019/68).

٨١- واعترفت الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في قرارها ٢٩٢/٦٤، كما اعترف به مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٥/٩، وأعيد تأكيده بصورة متكررة[٤٢]. ونشر مقرر خاص سابق معني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة في إعمال هذا الحق[٤٣]. ويشدد المكلف السابق بالولاية في الدليل الذي أصدره على الحاجة إلى توضيح مضمون الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال القوانين واللوائح التنظيمية والسياسات التي تحكم معايير التوافر، وإمكانية الوصول المادي، ويسر التكلفة، والنوعية والسلامة، والمقبولية. ومن العوامل الأساسية أيضاً الأطر القانونية الكفيلة بإزالة التمييز في إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي (وفق ما ورد في حالة باكستان، وغانا، وهندوراس مثلاً).

٨٢- واليوم، تعترف عشرات الدول بحق الإنسان في المياه و/أو حقه في الصرف الصحي في دساتيرها و/أو تشريعاتها، بما في ذلك إثيوبيا، وإكوادور، وباراغواي، وبلجيكا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلوفينيا، وشيلي، وفرنسا، وفيجي، وكوبا، وكينيا، والمكسيك، وملديف، والنيجر، ونيكاراغوا، وهولندا، وأوروغواي، وتونس، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا.

٨٣- وفي الحالة المثلى، ينبغي أن يكون الحق في المياه والصرف الصحي جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني للدولة، بما يشمل الدستور والتشريعات والسياسات والبرامج. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، كُرِّس الحق في المياه في الدستور، والقانون الوطني للمياه، وقانون خدمات المياه، واستراتيجية تنفيذ برنامج الوصول المجاني إلى خدمات المياه الأساسية، والإطار الوطني للسياسات البلدية الخاصة بالمعوزين. ويقر قانون خدمات المياه أيضاً بالحق في خدمات الصرف الصحي. ويساعد الإطار القانوني على تأمين التمويل لضمان إعمال الحق. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، حصل ١٤ مليون شخص من مواطني جنوب أفريقيا على خدمات المياه الأساسية، في حين تمكّن ١٧ مليون شخص من الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل[٤٤].

٨٤- وفي بولندا، بدأ العمل بالبرنامج الوطني لمعالجة مياه الصرف من أجل ضمان الامتثال للتشريعات المحسّنة المتعلقة بالمياه. وعزّزت هذه السياسة بناء محطات جديدة ومُحدَّثة لمعالجة مياه الصرف الصحي على نحو يقلل من تلوث المياه ويولد الطاقة بفضل استغلال النفايات. وفي عام ٢٠١٧، كان ٩٩ في المائة من سكان بولندا يستفيدون من إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل، وبلغت نسبة مياه الصرف الصحي التي خضعت للمعالجة ٩٩ في المائة، بالاعتماد على وحدات تتيح على الأقل معالجة ثانوية.

---

(٤٢) انظر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة ٦٨/١٥٧ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٧.

(٤٣) Caterina de Albuquerque, *Realising the Human Rights to Water and Sanitation: A Handbook*, 2014.

(٤٤) *التقدم المحرز في مجال توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للأسر المعيشية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧: تركيز خاص على أوجه عدم المساواة*، اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩.

٨٥- وتشكل برامج مساعدة الفقراء ممارسة جيدة رائدة يستعان بها في ضمان وصول هذه الفئة إلى مياه الشرب المأمونة. ويُعتمد في فرنسا وبلجيكا على آلية للتضامن تقوم على نوع من الإعانات وتتمثل في سداد فواتير المياه لأكثر الناس فاقة من الناحية المالية (A/HRC/18/33/Add.1، الفقرة ٣٣). وتتّبع شيلي نهجاً مماثلاً يسمح بدفع تكاليف الربط بالخدمة على أقساط شهرية ميسورة التكلفة لمدة خمس سنوات بدلاً من سداد مبلغ إجمالي دفعة واحدة. وفي زامبيا، أنشئ الصندوق الاستئماني للخدمات المفوَّضة في عام ٢٠٠٣ لتمويل خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية الفقيرة والمستوطنات غير النظامية. واستُمد التمويل من الشركاء في التنمية والحكومة والوكالات المعنية بمرافق المياه، ويُعوّل في تجديده على ضريبة تضامن نسبتها ٣ في المائة تُفرض على فواتير المياه لجميع العملاء[٤٥]. ويُمثَّل أفراد المجتمع المحلي في فرقة العمل المعنية بالمشروع ويقررون مكان إنشاء أكشاك توزيع المياه، وتضطلع مجموعات محلية مشرفة على مراقبة المياه بدور آلية المساءلة.

٨٦- ولدى بنغلاديش، وبيرو، وكينيا، وموزامبيق، وهنغاريا قوانين أو سياسات أو برامج مُحكمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي في المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة.

٨٧- وشرعت جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وكابو فيردي، وملديف، وموريشيوس في تنفيذ مبادرة لمعالجة الإشكالات المتصلة بندرة إمدادات المياه العذبة وتلوثها، والاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية وسوء إدارتها، وتلوث المياه السطحية[٤٦]. واستفاد بالفعل نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص من أفراد المجتمع المحلي من تحسن نوعية المياه. ويسهم هذا المشروع في إعمال الحق في المياه، والحد من الفقر، وتحسين الصحة، وتيسير التكيف مع تغير المناخ.

٨٨- ويتمثّل الهدف النهائي في ضمان وصول الجميع إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي المناسبة. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأخبار الإيجابية للغاية في مجال الصرف الصحي. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، حققت إثيوبيا، ونيبال، والهند خفضاً كبيراً - يفوق ٤٥ في المائة - لعدد الأشخاص الذين يضطرون إلى التغوط في العراء. وفي إندونيسيا، وفييت نام، وكابو فيردي، وكمبوديا، وليسوتو، وموريتانيا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيبال، والهند، ارتفعت نسبة السكان الذين يتاح لهم على الأقل استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية بأكثر من ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧.

٨٩- وأحرزت بعض الدول تقدماً مثيراً للإعجاب في الوصول إلى مياه الشرب المأمونة. وارتفع استخدام خدمات المياه الأساسية بأكثر من ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧ في أفغانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصومال، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار[٤٧]. وفي باراغواي، تحسنت بوتيرة سريعة إمكانية وصول سكان المناطق الريفية إلى

(٤٥) Robert Bos et al., *Manual of the Human Rights to Safe Drinking Water and Sanitation for Practitioners* (London, IWA Publishing, 2016).

(٤٦) Implementing Integrated Water Resources Management in the Atlantic and Indian Ocean Small Island Developing States; انظر www.thegef.org/news/life-aquatic-small-islands-atlantic-indian-oceans-working-together-fight-tough-water-challenges.

(٤٧) *التقدم المحرز في مجال توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للأسر المعيشية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧: تركيز خاص على أوجه عدم المساواة*، اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩.

خدمات المياه الأساسية وانتقلت من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وتسهم أمثلة التقدم المحرز هذه في تحسن صحة الإنسان ورفاهه وإعمال حقوق الإنسان[٤٨].

٥- البيئات غير السامة الصالحة للعيش والعمل واللعب

٩٠- تشكّل المواد السامة تهديداً مباشراً للحق في الحياة والصحة والحق في الغذاء والمياه المأمونين والسكن اللائق والحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويقتل التلوث ما لا يقل عن ٩ ملايين شخص سنوياً[٤٩]. وكثيراً ما يتعرض لتأثير المواد السامة السكان الضعفاء والمهمشون.

٩١- ومن المعاهدات العالمية الهامة التي تحظر استخدام مواد سمية معينة أو تنص على التخلص التدريجي منها اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوِّثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (بما في ذلك بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتعديلات المتصلة به). ويشكل تنفيذ الالتزامات المتصلة بهذه المعاهدات ممارسات جيدة تصب في إعمال الحق في بيئة صحية ومستدامة.

٩٢- ويتيح الرصد الأحيائي البشري ممارسة جيدة هامة بفضل قياس تركّزات المواد السامة ونواتجها الأيضية في السوائل الجسدية والبراز والشعر والأسنان والأظافر. وتكشف بيانات الرصد الأحيائي عن مستويات التعرض للسموم واتجاهاتها، وتساعد الباحثين في فهم الآثار الصحية ووضع وتقييم السياسات الرامية إلى الحد من التعرض للمواد السمية. ومن اللازم الاحتكام إلى المعايير الأخلاقية لحماية حقوق الإنسان. ولدى إسبانيا، وألمانيا، والدانمرك، وفرنسا، وكندا، والنرويج، والولايات المتحدة برامج وطنية للرصد الأحيائي[٥٠].

٩٣- ويطبق الاتحاد الأوروبي إطاراً تنظيمياً محكماً نسبياً للتصدي للمواد السامة. ويقوم التشريع الرئيسي المطبَّق في الاتحاد على المواد الكيميائية السامة – المتمثل في لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والترخيص بها وتقييد استعمالها – على التعامل مع المواد الخطرة وفق نهج يستند إلى معيار درجة الخطورة. ويحظر الاتحاد الأوروبي استخدام المواد المسرطنة والمطفِّرة وذات السمية الإنجابية في مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية.

٩٤- وتعدّ السويد والنرويج من الدول الرائدة في مجال تنظيم استخدام المواد الكيميائية للحد من خطر الإضرار بالصحة والبيئة. ووضعت السويد أهدافاً وطنية وجداول زمنية للإلغاء التدريجي لاستخدام الزئبق، والرصاص، والمواد المسرطنة، والمواد المطفِّرة، والمواد الضارة بالإنجاب،

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) انظر www.thelancet.com/commissions/pollution-and-health.

(٥٠) *Human biomonitoring: facts and figures*, World Health Organization Regional Office for Europe, Copenhagen, 2015.

والمواد المستديمة القابلة للتراكم بيولوجيا. وتستند النرويج إلى قائمة مواد ذات أولوية تضم أكثر من ٣٠ مادة وفئة من المواد وإلى تقارير عن التقدم المحرز في خفض مستويات الانبعاثات(٥١).

٩٥- وعزّزت فييت نام نظامها التنظيمي في مجال البيئة، على نحو ما أبرزه إدراج الحق في بيئة صحية في الدستور (٢٠١٣) وسن قانون جديد بشأن حماية البيئة (٢٠١٤). وفي عام ٢٠١٦، فرضت وزارة الموارد الطبيعية والبيئة، على إثر عمليات تفريغ هائلة لمواد سمية في المحيط أدّت إلى نفوق كمية كبيرة من الأسماك وتلف المحار، غرامة قدرها ٥٠٠ مليون دولار على شركة فورموزا للصلب بسبب تلويث تجاوز المستويات المسموح بها وفرضت على الشركة إنجاز معالجة بيئية للمناطق المتضررة.

٩٦- ويشكل التلوث بالبلاستيك شاغلاً عالمياً هائلاً بسبب تأثيره على البشر والتنوع البيولوجي. وسن الاتحاد الأوروبي التوجيه ٢٠١٩/٩٠٤ (الاتحاد الأوروبي) الذي يشكل أشمل تشريع في هذا الصدد للحد من النفايات البلاستيكية. وتشمل المواد المحظورة أدوات المائدة والأطباق والمِحْراكات والقشّات المصنوعة من البلاستيك وحاويات الأغذية والمشروبات المصنوعة من البوليستيرين وعيدان البالونات. وتسري القواعد المتعلقة بالمسؤولية الموسعة للمنتجين منتجات وتغليفات بلاستيكية أخرى. وستطبَّق، بحلول عام ٢٠٢٩، إلزامية جمع ٩٠ في المائة من النفايات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد لإعادة تدويرها.

٩٧- ويوجد في ألمانيا نظام متقدم للتعامل مع النفايات وحماية صحة الإنسان وحقوق الإنسان والبيئة بفضل تشريعات ولوائح تنظيمية محكمة تسهر على تطبيقها مؤسسات قوية معنية بتنفيذ القواعد ورصدها وإنفاذها، مستعينة في ذلك بتمويل كاف يقوم على مبدأ "الملوث يدفع" وبأفضل التكنولوجيات المتاحة. وفي عام ٢٠١٧، أعيد تدوير ٦٨ في المائة من النفايات البلدية في ألمانيا، وهو أعلى معدل في العالم(٥٢).

٩٨- وحظرت كل من ألبانيا، وأوزبكستان، والبحرين، وبوركينا فاسو، والجبل الأسود، ورواندا، وساموا، والسنغال، وكينيا الأكياس البلاستيكية، وهو ما أسهم في الحد من التلوث البلاستيكي ومن نفوق الحيوانات وتفادي انسداد المجاري الذي قد يتسبب في الفيضانات والملاريا. وتتيح هذه السياسات تحسن نوعية الهواء، إذ لم يعد من اللازم التخلص من الأكياس البلاستيكية عن طريق الحرق.

٩٩- وتُعرّف الإعانات الضارة بأنها كل إعانة حكومية تشكل دعماً مالياً للأنشطة التي تسبب ضرراً بيئياً. فعلى سبيل المثال، تفرض معظم الدول على استعمال الديزل ضرائب أقل من الضرائب المفروضة على استعمال البنزين رغم ما يتسبب فيه الديزل من مستويات عالية من الانبعاثات السامة. وكانت المملكة المتحدة أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تفرض رسوماً على وقود الديزل تتجاوز من رسوم البنزين العادي(٥٣).

---

(٥١) انظر www.environment.no/topics/hazardous-chemicals/list-of-priority-substances/.

(٥٢) انظر https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Gender_pay_gap_statistics.

(٥٣) انظر: European Environment Agency, Transport fuel prices and taxes in Europe, at https://www.eea.europa.eu/data-and-maps/indicators/fuel-prices-and-taxes/assessment-4.

١٠٠- ومن شأن استخدام الضرائب أن يسهم بفعالية في الحد من التهديدات البيئية. وأضحت رسوم التلويث مثلاً تُفرض على نطاق واسع. ومن بين الدول التي تفرض رسوماً على تصريف النفايات السائلة ألمانيا، وفرنسا، والفلبين، وماليزيا، هولندا. وتبيّن الدراسات أن الضرائب المفروضة على تلويث المياه تؤدي إلى انخفاض كبير في مستويات التلوث(٥٤). وتستخدم رسوم الانبعاثات الجوية في العديد من الدول، بما في ذلك ألمانيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، والنرويج، وهولندا، واليابان، والولايات المتحدة.

١٠١- ويشكِّل استصلاح المناطق الملوثة أو المدنسة نشاطاً هاماً في ضمان بيئة غير سامة. وعملاً بقانون اتحادي صدر في عام ١٩٩٩ وعُدِّل مؤخراً في عام ٢٠١٩، يضطلع الاتحاد الروسي بتنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات لحماية بحيرة بايكال والمنطقة المحيطة بها، وشمل ذلك إغلاق مصنع لِلُبِّ الورق ولصناعة الورق، وإعادة تأهيل الأراضي الملوثة، وخفض حجم مياه الصرف الصحي الملوثة التي تصب في البحيرة، وزيادة كمية النفايات الصلبة التي يُتعامل معها بصورة صحيحة. ولضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية البيئة فيما يتصل بمستجمعات مياه بحيرة بايكال والامتثال لتلك التشريعات، وكذلك لحماية الحق الدستوري للمواطنين في بيئة ملائمة، افتُتح في عام ٢٠١٧ مكتب أقاليمي للادعاء العام معني بالبيئة في منطقة بايكال.

١٠٢- ومن الضروري أن تنفِّذ الحكومات القوانين البيئية عندما ينتهك الملوّثون الضوابط المعمول بها. وتشكل مسألة الافتقار إلى الإنفاذ البيئي الكافي مشكلة عالمية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، أغلقت إثيوبيا أربعة مدابغ بسبب ما ينبعث منها من نفايات سامة(٥٥). وأوقفت ميانمار مؤقتاً عمليات في موقعين لتعدين القصدير و١٧ مصنعاً بسبب عدم الامتثال البيئي.

٦- النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي

١٠٣- تعتمد البشرية على الطبيعة فيما يتصل بمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الإيكولوجية، بدءاً من الأغذية والألياف والأدوية إلى التلقيح النباتي والهواء النقي والمياه والتربة. وقد تتعرض حقوق الإنسان للخطر بسبب عدم الوصول إلى خيرات الطبيعة أو بسبب إجراءات حماية الطبيعة التي لا تراعي مسألة الحقوق (انظر A/HRC/34/49). وعلى الصعيد العالمي، تقلصت أعداد الأحياء البرية بنسبة ٦٠ في المائة منذ عام ١٩٧٠، وثمة ما يصل إلى مليون نوع من الأحياء معرض لخطر الانقراض. ويمكن أن يكون لتدهور أو اختفاء نوع معين أثر مدمر على مجتمعات الشعوب الأصلية وحقوقها. غير أن إنشاء منطقة محمية جديدة دون التشاور مع الشعوب الأصلية أو المجتمعات المحلية وموافقتها يمكن أن ينتهك حقوقها (انظر A/71/229).

١٠٤- وينص القانون الدولي البيئي على قواعد ومعايير لحماية تنوع الأحياء ووفرتها على الأرض من خلال معاهدات عالمية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي

(٥٤) Organization for Economic Cooperation and Development, Environmental Taxation: A Guide for Policymakers, 2011.

(٥٥) A/HRC/WG.6/33/ETH/1، الفقرة ٣٨.

بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان. فعلى سبيل المثال، ترمي أهداف آيشي للتنوع البيولوجي، المحددة عملاً باتفاقية التنوع البيولوجي، إلى حماية ما نسبته ١٧ في المائة من النظم الإيكولوجية الممثِّلة لبيئات اليابسة و١٠ في المائة من النظم الممثِّلة لبيئات المحيطات بحلول عام ٢٠٢٠. وتكتسي المعاهدات البيئية الإقليمية نفس الأهمية أيضاً.

١٠٥- ويتضمن عدد متزايد من الدساتير واجبات تتعلق بحماية الحياة البرية والطبيعة، بما في ذلك دساتير كل من إكوادور، وبوتان، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وناميبيا. وفي بوتان، يشترط الدستور الإبقاء على ٦٠ في المائة من مساحة الأراضي تحت غطاء حرجي إلى الأبد. ويشير دستور كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإكوادور إلى حقوق الأنواع غير البشرية، في حين يتضمن دستور إكوادور أحكاماً شاملة تتعلق بحقوق "باشاماما" أو أمناً الأرض. ومن شأن الاعتراف بحقوق الطبيعة أن يقلل من الضرر البيئي، وهو ما يمكن أن يفيد في مجال حقوق الإنسان.

١٠٦- وعلى الصعيد التشريعي، لدى جميع الدول تقريباً قوانين محددة تحمي الأحياء البرية وموائلها، وتحكم إدارة الأنشطة التي يمكن أن تضر بالأنواع الأخرى أو تفرط في استغلالها، مثل الصيد، والقنص، والتعدين، والزراعة، والحراجة.

١٠٧- والدول التي تكفل حماية ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من أراضيها هي: إسبانيا، وألمانيا، وأندورا، وبالاو، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبليز، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبولندا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وسيشيل، وغينيا، وفرنسا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوستاريكا، والكونغو، ولكسمبرغ، ومالطة، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وناميبيا، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، واليابان، واليونان[٥٦]. وإجمالاً، تُكفل في الوقت الراهن حماية أكثر من ١٥ في المائة من أراضي العالم – أي أكثر من ٢٥ مليون كيلومتر مربع (حجم أمريكا الشمالية)، مما سيساعد على حفظ التنوع البيولوجي[٥٧].

١٠٨- وتكفل ١٦ دولة حماية ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من مناطقها البحرية، وتلك الدول هي: الأردن، وأستراليا، وألمانيا، وبالاو، والبرازيل، وبلجيكا، وسلوفينيا، وشيلي، وغابون، وفرنسا، وليتوانيا، والمملكة المتحدة، وموناكو، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة[٥٨].

١٠٩- واعتُمدت مؤخراً قوانين تعترف بحق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الأراضي في كل من كينيا (قانون أراضي المجتمعات المحلية لعام ٢٠١٦)، ومالي (قانون الأراضي الزراعية

(٥٦) انظر: https://data.worldbank.org/indicator/ER.LND.PTLD.ZS.

(٥٧) James E.M. Watson et al., "The Performance and potential of protected areas", *Nature*, vol. 515, pp. 67-73.

(٥٨) انظر: https://data.worldbank.org/indicator/ER.MRN.PTMR.ZS.

لعام ٢٠١٧)، وزامبيا (قانون الغابات لعام ٢٠١٥). ومن شأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أن تسعى أكثر إلى الاستثمار في الإدارة الجيدة للغابات والتربة والمياه إذا ما كُفلت لها حقوق استغلال واضحة وأُمِنت المصادرة. ومن شأن ذلك أن يحفزها أكثر على الاستثمار في تحسين غلة الأراضي التي تتصرف فيها وأن يقلل من لجوئها إلى توسيع نطاق الزراعة على حساب مناطق هامشية أو حرجية. وتوفر الغابات المملوكة قانوناً للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية و/أو المخصصة لها طائفة واسعة من الفوائد الإيكولوجية والاجتماعية، بما في ذلك تقليص نسب إزالة الغابات وتدهورها، وتعزيز الاستثمار في استصلاح الغابات وصونها، وتحسين حفظ التنوع البيولوجي، وخفض انبعاثات الكربون، وزيادة تخزين الكربون، والحد من النزاعات، وتقليص الفقر[٥٩].

١١٠- وتمثِّل محمية المايا الحيوية في غواتيمالا واحدة من أكثر مناطق العالم تنوعاً من الناحية البيولوجية. وللمساعدة في الحفاظ على المحمية، منحت الحكومة تسعة مجتمعات محلية امتيازات استخدام للأراضي تمكنها من كسب العيش المستدام من الغابات. وتدر هذه الامتيازات أكثر من ٥ ملايين دولار من الإيرادات السنوية، فضلاً عن فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي. وبلغ معدل إزالة الغابات في المناطق المشمولة بالامتيازات الحرجية ما يقرب من الصفر على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. وتبيّن البحوث وجود علاقة إيجابية بين التقدم الاجتماعي - الاقتصادي (الدخل، والاستثمارات، والمدخرات، ورسملة المشاريع المجتمعية، وبناء الأصول على مستوى الأسر المعيشية والمشاريع) وحفظ المناطق المشمولة بالامتياز[٦٠].

١١١- وفي كينيا، زرعت حركة الحزام الأخضر، التي فاز وانغاري ماثاي بفضلها بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٤، أكثر من ٥١ مليون شجرة. وترعى هذه المنظمة الشعبية ٠٠٠ ٤ مشتل للأشجار تنتج أكثر من ثمانية ملايين شتلة أصلية سنوياً. وتلقت أكثر من ٠٠٠ ٣٠ امرأة تدريباً في مجالات الحراجة وتربية النحل وتجهيز الأغذية وغيرها من المهن، مما مكنهن من كسب الرزق مع حماية الأراضي والنظم الإيكولوجية المحلية. وتوجد الآن حركات مماثلة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ودول أفريقية أخرى.

١١٢- ووضعت موريشيوس برامج مجتمعية تهدف إلى استصلاح النظم الإيكولوجية الهامة، بما في ذلك الشعاب المرجانية وغابات المانغروف. وشارك ما لا يقل عن خمسة مجتمعات ساحلية قابلة للتأثر في برامج التدريب وأنشأت مشاتل مرجانية. وتُكفل الآن بموجب قانون مصائد الأسماك والموارد البحرية حماية لمناطق المانغروف المستصلحة في موريشيوس.

(٥٩) انظر: *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services*, Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, 2019.

(٦٠) Dietmar Stoian et al., "Forest concessions in Petén, Guatemala: A systematic analysis of the socioeconomic performance of community enterprises in the Maya Biosphere Reserve", Center for International Forest Research, 2019.

رابعاً- الاستنتاجات

١١٣- أوجز المقرر الخاص في هذا التقرير العديد من الممارسات الجيدة المتبعة في إعمال حق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، وهي ممارسات استُمدّت من أكثر من ١٧٥ دولة[٦١]. ويمكن لمجموعة متنوعة للغاية من الإجراءات أن تلبي الحاجة الملحة إلى هواء أنقى وإلى تحسين فرص الوصول إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة، والأغذية المنتجة على نحو مستدام، والبيئات الصحية، والمناخ الآمن. ويصح ذلك حتى في الظروف الصعبة، كما هو الحال في الدول أو المجتمعات التي تعاني من الفقر أو النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وأهم المستفيدين من الممارسات الجيدة التي أبرزها التقرير هم الأفراد والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للأضرار البيئية وآثارها الوخيمة والذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات البيئية الأساسية.

١١٤- وبقدر ما تسهم حماية البيئة في إعمال حقوق الإنسان تسهم حماية حقوق الإنسان أيضاً في حماية البيئة. ومع أن إعمال بعض جوانب الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة يجري بصورة تدريجية في بعض الدول، فمن اللازم أن تخصص جميع الدول أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة للامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من منظور معالجة التحديات البيئية.

١١٥- ويأمل المقرر الخاص أن تُلهم هذه الأمثلة الملموسة على الممارسات الجيدة الدول للتعجيل بجهودها الرامية إلى الاعتراف بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة واحترامه وحمايته وإعماله. ومن شأن اتخاذ قرار يعترف بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة أن يكون حافزاً إيجابياً للتعجيل بالجهود الرامية إلى ضمان التمتع بهذا الحق. والواقع أن هذا هو بالضبط الأثر الذي شهدته دول عديدة عقب اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٦٤/٢٩٢ واتخاذ مجلس حقوق الإنسان قراره ١٥/٩ بشأن الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي في عام ٢٠١٠. والنهج القائم على الحقوق ليس مفيداً فحسب، بل إنه ضروري حتى لحفز العديد من الإجراءات العاجلة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق ما هو مبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٦- ومع ذلك، يجب التأكيد في نهاية المطاف أن البشرية تواجه أزمة بيئية عالمية مروعة من صنعها لم يسبق لها مثيل. ورغم غزارة الممارسات الجيدة، فهي تبقى بعيدة عن أن تكون كافية. فثمة الكثير من العمل الذي يتعيّن الاضطلاع به لتحويل مجتمع اليوم الجائر وغير المستدام إلى حضارة إيكولوجية تُحترم فيها حقوق الإنسان وتُحمى وتُكرَّس فيها هذه الحقوق كعلى الصعيد العالمي.

(٦١) انظر أيضاً "الممارسات الجيدة الإضافية في مجال إعمال الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة"، المتاحة في: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/Annualreports.aspx.

المرفق الأول

المساهمون في البحث التشاركي العالمي عبر الإنترنت

يشكر المقرر الخاص الأشخاص التالية أسماؤهم ممن أسهموا في البحث التشاركي العالمي عبر الإنترنت بشأن الممارسات الجيدة المتصلة بتنفيذ بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة:

آدم كاسادي
أدريانا جيونتا
ألكسندرا وينزيل
أليكس بان
ألفريد براونيل
أليسون ماكماهون
إيمي أوغستون
أندي وايت
أنيتا تران
أنابيل أندرسون
آني رينوف
شخص مُغْفَل الاسم
أنطون ستروكوف
عارف ناهومبانج
باخ ديندانغ
بالشير سينغ سيدهو
بسام جاويد
بيل نولز
بريدن بيلهام
كالدر تسويوكي توملينسون
كانديس كونغ (شياووين)
كارلوس كاماتشو
كريستين راموس
كلوديا إدوارتي ليما
كلوديا كوبيتيتش
لجنة حقوق الإنسان (الفلبين)
داني شانراكسميشهوكروث
ديفيد هانتر
دينبي ماكدونيل
ديلان بيل
ديلان توماسون
إديتا سيسلو
إليزا بيتون
إيريكا شيران
إريك كيتغلاس لاروري

إيتي كويرنياتي
فرانزيسكا مولر
غابرييل ميرسر
جورج أندي بانتانوس
غريس فيجيسانا
هانا إدوارد
هنديكا رحموان
حسن حسن عبد الله سليس
هيذر بارك
حلميزان سكراني
هيتا – إيلينا هيسكانين
هولي غريتا
عمران لسكر
جيمس لونغ
يان فان دي فينيس
جانا سوبوتوفا
جوشوا كوبفر
جوليا نيبلز
جوليا بارك
جاستن ديتمييه
كيت ماغير
كاثرين دوليا
كينان باكونانا
لورا كاستريجون – فيولانتي
لورين جونسون
ليوناردو أميريغو ماركيتي
ليندسي روبنز
لينداكولينز
المدينة المنورة تويكيلوفا
ماليندا ريد
مارا أليسا أندرادي
مارك تاكر
ماريك بريتي
مارغاريدا مارسيلينو
ماريا ديل مار ريكينا كيسادا
ماريا ليغايا ف. إتليونغ – ريفييرا
ماريا ريكينا
ماري آن كوهيندیت
مارينا دود
ماريتس فيلومينا رانا – بيرناليس
ميشيل بريور
ميني تشيونغ

ميريانا درينوفاك – إيفانوفيتش
مسيراك تيكلي يعقوب
محمد فيلاني بودي هارتانتو
مراد مدني
ناني إندراواتي
نعومي لوهدي طومسون
نيميشا بيريرا
أولغا جنرالوفا – كوتوزوفا
باراسكيفي باتسيكاس
باسسينت موسى
باتريشيا مادريغال كورديرو
بيترو بوتنارو
بلامن بييف
قيس عمران
رافاييل رومان
ريفكا غاردنر – سفوليريك
روبرت إيان غرين
سابينا أوسولتسيفا
سان سوفاني
شون هانسن
لورين جونسون
سونيا ماركأنطونيو
صوفي ماهر
تسيمران (سمران) ثاندي
تيني كارنيلا
تيسا مارسدن
مطاحن مادورا
ثيتات تشافيشيندا
توري كوبر
أولزيلخام نخباتار
ياهي لي
يتمان سيتياوان
يليزافيتا أليكسييفا
زانيتا ميكوسا
زارا الانحناء

المرفق الثاني

الاعتراف القانوني بالحق في بيئة صحية

	الدستور الوطني	*معاهدة دولية**	*تشريع وطني*
أفغانستان	لا	لا	لا
ألبانيا	لا	نعم	لا
الجزائر	نعم	نعم	لا
أندورا	لا	لا	لا
أنغولا	نعم	نعم	نعم
أنتيغوا وبربودا	لا	لا	لا
الأرجنتين	نعم	نعم	نعم
أرمينيا	لا	نعم	نعم
أستراليا	لا	لا	لا
النمسا	لا	نعم	لا
أذربيجان	نعم	نعم	نعم
جزر البهاما	لا	لا	لا
البحرين	لا	نعم	لا
بنغلاديش	ضمنياً	لا	لا
بربادوس	لا	لا	لا
بيلاروس	نعم	نعم	نعم
بلجيكا	نعم	نعم	نعم
بليز	لا	لا	لا
بنن	نعم	نعم	نعم
بوتان	لا	لا	نعم
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	نعم	نعم	نعم
البوسنة والهرسك	لا	نعم	نعم
بوتسوانا	لا	نعم	لا
البرازيل	نعم	نعم	نعم
بروني دار السلام	لا	لا	لا
بلغاريا	نعم	نعم	نعم
بوركينا فاسو	نعم	نعم	نعم
بوروندي	نعم	نعم	لا
كمبوديا	لا	لا	لا
كابو فيردي	نعم	نعم	نعم
الكاميرون	نعم	نعم	نعم
كندا	لا	لا	لا
جمهورية أفريقيا الوسطى	نعم	نعم	نعم

	الدستور الوطني	معاهدة دولية*	تشريع وطني
تشاد	نعم	نعم	نعم
شيلي	نعم	لا	نعم
الصين	لا	لا	لا
كولومبيا	نعم	نعم	نعم
اتحاد جزر القمر	نعم	نعم	نعم
الكونغو	نعم	نعم	لا
كوستاريكا	نعم	نعم	نعم
كوت ديفوار	نعم	نعم	نعم
كرواتيا	نعم	نعم	نعم
كوبا	نعم	لا	نعم
قبرص	ضمنيا	نعم	نعم
تشيكيا	نعم	نعم	نعم
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	لا	لا	لا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نعم	نعم	نعم
الدانمارك	لا	نعم	لا
جيبوتي	لا	نعم	نعم
دومينيكا	لا	لا	لا
الجمهورية الدومينيكية	نعم	لا	نعم
إكوادور	نعم	نعم	نعم
مصر	نعم	نعم	لا
السلفادور	ضمنيا	نعم	ضمنيا
غينيا الاستوائية	لا	نعم	لا
إريتريا	لا	نعم	نعم
إستونيا	ضمنيا	نعم	ضمنيا
إسواتيني	لا	نعم	لا
إثيوبيا	نعم	نعم	لا
فيجي	نعم	لا	لا
فنلندا	نعم	نعم	نعم
فرنسا	نعم	نعم	نعم
غابون	نعم	نعم	نعم
غامبيا	لا	نعم	نعم
جورجيا	نعم	نعم	نعم
ألمانيا	لا	نعم	لا
غانا	ضمنيا	نعم	لا
اليونان	نعم	نعم	نعم
غرينادا	لا	لا	لا
غواتيمالا	ضمنيا	نعم	نعم

	الدستور الوطني	*معاهدة دولية**	*تشريع وطني*
غينيا	نعم	نعم	لا
غينيا – بيساو	لا	نعم	نعم
غيانا	نعم	نعم	لا
هايتي	لا	لا	نعم
هندوراس	نعم	نعم	نعم
هنغاريا	نعم	نعم	نعم
آيسلندا	لا	نعم	لا
الهند	ضمنيا	لا	نعم
إندونيسيا	نعم	لا	نعم
إيران (جمهورية – الإسلامية)	نعم	لا	لا
العراق	نعم	نعم	لا
أيرلندا	ضمنيا	نعم	لا
إسرائيل	لا	لا	لا
إيطاليا	ضمنيا	نعم	لا
جامايكا	نعم	لا	لا
اليابان	لا	لا	لا
الأردن	لا	نعم	لا
كازاخستان	لا	نعم	نعم
كينيا	نعم	نعم	نعم
كيريباس	لا	لا	لا
الكويت	لا	نعم	لا
قيرغيزستان	نعم	نعم	نعم
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	لا	لا	لا
لاتفيا	نعم	نعم	نعم
لبنان	لا	نعم	نعم
ليسوتو	لا	نعم	نعم
ليبريا	ضمنيا	نعم	نعم
ليبيا	لا	نعم	لا
ليختنشتاين	لا	لا	لا
ليتوانيا	ضمنيا	نعم	نعم
لكسمبرغ	لا	نعم	لا
مدغشقر	لا	نعم	نعم
ملاوي	نعم	نعم	نعم
ماليزيا	ضمنيا	لا	لا
ملديف	نعم	لا	لا
مالي	نعم	نعم	لا
مالطة	لا	نعم	لا
جزر مارشال	لا	لا	لا

	الدستور الوطني	*معاهدة دولية**	*تشريع وطني*
موريتانيا	نعم	نعم	نعم
موريشيوس	لا	نعم	لا
المكسيك	نعم	نعم	نعم
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	لا	لا	لا
موناكو	لا	لا	نعم
منغوليا	نعم	لا	نعم
الجبل الأسود	نعم	نعم	نعم
المغرب	نعم	لا	نعم
موزامبيق	نعم	نعم	نعم
ميانمار	لا	لا	لا
ناميبيا	ضمنيا	نعم	لا
ناورو	لا	لا	لا
نيبال	نعم	لا	لا
هولندا	لا	نعم	لا
نيوزيلندا	لا	لا	لا
نيكاراغوا	نعم	نعم	نعم
النيجر	نعم	نعم	نعم
نيجيريا	ضمنيا	نعم	نعم
مقدونيا الشمالية	نعم	نعم	نعم
النرويج	نعم	نعم	نعم
عمان	لا	لا	لا
باكستان	ضمنيا	لا	لا
بالاو	لا	لا	نعم
بنما	ضمنيا	نعم	نعم
بابوا غينيا الجديدة	لا	لا	لا
باراغواي	نعم	نعم	نعم
بيرو	نعم	نعم	نعم
الفلبين	نعم	لا	نعم
بولندا	لا	نعم	لا
البرتغال	نعم	نعم	نعم
قطر	لا	نعم	لا
جمهورية كوريا	نعم	لا	نعم
جمهورية مولدوفا	نعم	نعم	نعم
رومانيا	نعم	نعم	نعم
الاتحاد الروسي	نعم	لا	نعم
رواندا	نعم	نعم	نعم
سانت كيتس ونيفس	لا	نعم	لا
سانت لوسيا	لا	لا	لا

	الدستور الوطني	*معاهدة دولية**	*تشريع وطني*
سانت فنسنت وجزر غرينادين	لا	نعم	لا
ساموا	لا	لا	لا
سان مارينو	لا	لا	لا
سان تومي وبرينسيبي	نعم	نعم	نعم
المملكة العربية السعودية	لا	نعم	نعم
السنغال	نعم	نعم	نعم
صربيا	نعم	نعم	نعم
سيشيل	نعم	نعم	لا
سيراليون	لا	نعم	لا
سنغافورة	لا	لا	لا
سلوفاكيا	نعم	نعم	نعم
سلوفينيا	نعم	نعم	نعم
جزر سليمان	لا	لا	لا
الصومال	نعم	نعم	لا
جنوب افريقيا	نعم	نعم	نعم
جنوب السودان	نعم	لا	لا
إسبانيا	نعم	نعم	نعم
سري لانكا	ضمنيا	لا	لا
السودان	نعم	نعم	لا
سورينام	لا	نعم	لا
السويد	لا	نعم	لا
سويسرا	لا	نعم	لا
الجمهورية العربية السورية	لا	نعم	لا
طاجيكستان	لا	نعم	نعم
تايلند	نعم	لا	نعم
تيمور- ليشتي	نعم	لا	نعم
توغو	نعم	نعم	نعم
تونغا	لا	لا	لا
ترينيداد وتوباغو	لا	لا	لا
تونس	نعم	نعم	نعم
تركيا	نعم	لا	لا
تركمانستان	نعم	نعم	نعم
توفالو	لا	لا	لا
أوغندا	نعم	نعم	نعم
أوكرانيا	نعم	نعم	نعم
الإمارات العربية المتحدة	لا	نعم	لا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	لا	لا	لا

	الدستور الوطني	*معاهدة دولية**	*تشريع وطني*
جمهورية تنزانيا المتحدة	ضمنياً	نعم	نعم
الولايات المتحدة الأمريكية	لا	لا	لا
أوروغواي	لا	نعم	نعم
أوزبكستان	لا	لا	نعم
فانواتو	لا	لا	لا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	نعم	لا	نعم
فييت نام	نعم	لا	نعم
اليمن	لا	نعم	نعم
زامبيا	لا	نعم	نعم
زمبابوي	نعم	نعم	نعم
	١١٠	١٢٦	١٠١

* تشمل الميثاق الأفريقي، وبروتوكول سان سلفادور، واتفاقية آرهوس، والميثاق العربي، واتفاق إسكازو.